تكوّن جمهورية

« سورية والانتداب »

محمد هوّاش

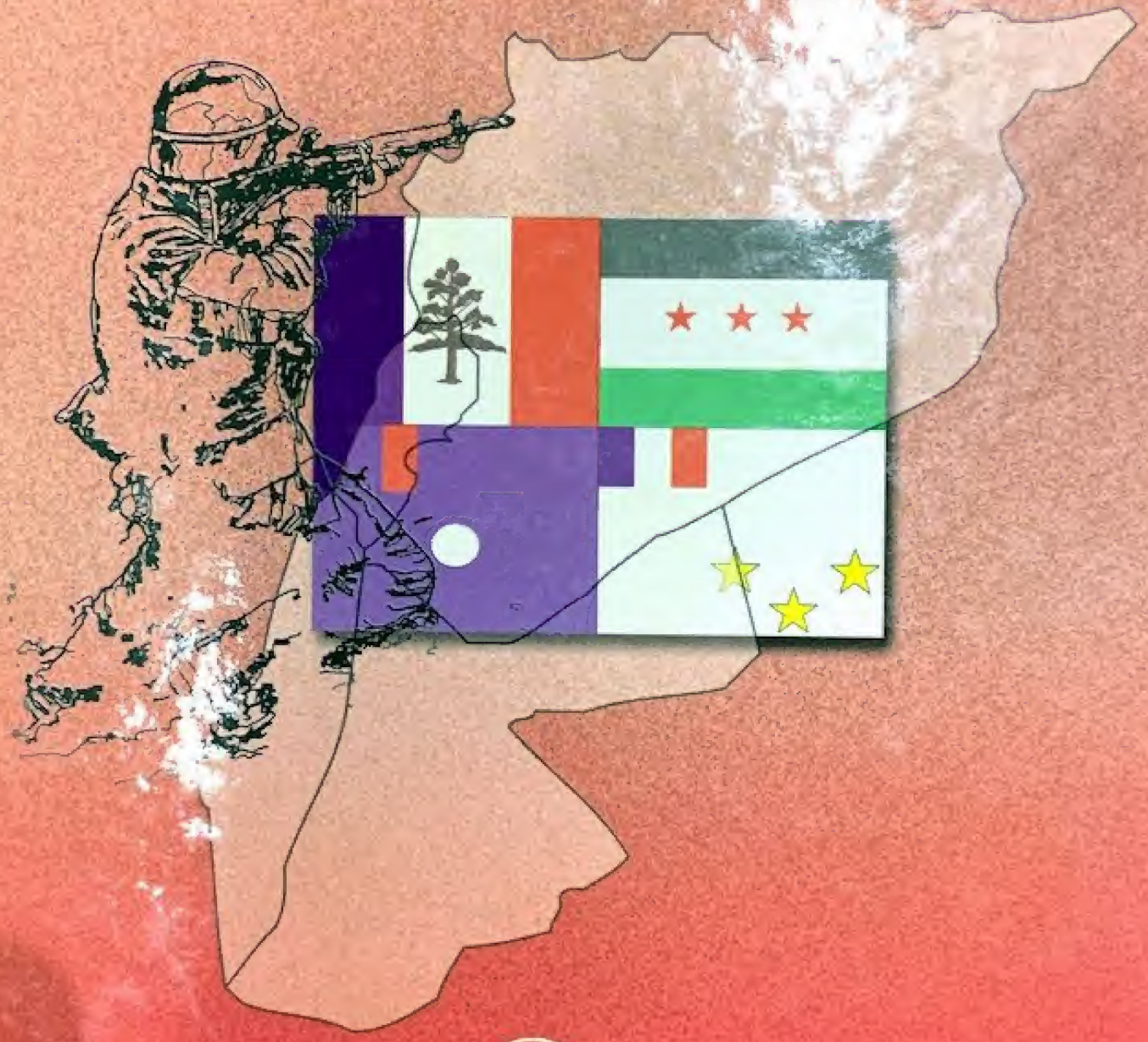

منشورات السائح

تـوطئة

مع اندلاع الثورة العربية الكبرى في العام ١٩١٦ واشتراك "الجيش العربي" في الحـرب ضد تركيا ، تبلورت ملامح مشروع قومي طموح يستهدف تحريـر المشـرق العربـي مـن الحكـم العثماني وإنشاء مملكة عربية هاشميـة تضـم الحجـاز والعـراق وبـلاد الشـام. ومـا أن وضعـت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى اصطدم هذا المشروع القومي بالمشروع البريطاني- الفرنسـي الرامي إلى اقتسام الممتلكات العثمانية السابقة في المشرق العربي وفق اتفاقيات سـايكس- بيكـو (١٩١٦)٠ وعلى الرغم من إيمان قـادة الحركـة القوميـة في سـورية بـالوحدة العربيـة وولائـهم الإيديولوجي الأسطوري لها ، فإن اختلاف ميزان القوى لصالح الدول الاستعمارية وَضَعـهم في مواجهة التناقض بين "المطلوب" و"الممكن" ، وفَرَض عليهم تقليص مشروعهم القومي الطمـوح والاكتفاء -مرحليا - بمشروع سوري يعتمد على وجود "الجيش العربـي" في سـورية الداخليـة إلى جـوار القـوات البريطانيـة٠ وكـانت ثقتـهم المطلقـة بشـرف الإمبراطوريـة البريطانيـة وراء قناعتهم بإمكانية تحقيق المشروع الجديد عـبر الإفـادة مـن الضغـط البريطـاني علـى فرنسـا في مؤتمر الصلح٠ ولكن حكومة "جلالـة الملـك" تجـاهلت وعودهـا للشـريف حسـين بـن علـي، وقدمت صداقة الدولة الأوروبية القوية فرنسا على صداقة الحليف العربـي الضعيـف، فقـررت الانسحاب مـن سـورية الشـمالية الداخليـة ، تاركـة "الجيـش العربـي" في مواجهـة القـوات الفرنسية المنتشرة على الساحل السوري من الناقورة إلى كيليكيا ، والمتحفزة للانقضـاض علـى دمشق٠

وبغياب المظلة البريطانية عن سورية الداخليـة بـدأ العـد العكسـي للصـدام السـوري - الفرنسي المحتوم . ولم يكن تعيين الجـنرال غـورو Gouraud في تشـرين الأول عـام ١٩١٩ مفوضا ساميا لفرنسا وقائدا لجيوشها في الشرق سوى الخطوة الأولى نحو ذلك الصدام وتعاقبت الخطوات بعد ذلك رغم توقيع اتفاقية فيصل - كليمنصو (١٩١٩/١١/٧)٠ وكشـفت الحكومـة الفرنسية عن نواياها بـاحتلال منطقـة البقـاع *بعـد أسـبوعين* مـن ذلـك الاتفـاق. ورد *المؤتمـر السوري* على ذلك بإعلان استقلال سـورية واختيـار الأمـير فيصـل بـن الحسـين ملكـا عليـها (١٩٢٠/٣/٧)٠

وجاء قرار"مجلس الحلفاء" في سان ريمو (نيسان ١٩٢٠) بفرض الانتـداب الفرنسـي - البريطاني على العراق وبلاد الشام ليضع في يد الجنرال غـورو وثيقـة تخولـه احتـلال سـورية الداخلية٠ ولم يبق عليه سوى استغلال بعـض الحـوادث الأمنيـة وتضخيمـها لتنفيـذ هجومـه الذي أسفر عن السيطرة علـى سـورية الداخليـة وتصفيـة حكومتـها الوطنيـة وإخضـاع الجـزء الشمالي من بلاد الشام للانتداب الفرنسي في تموز ١٩٢٠ .

ولم يكتف الفرنسيون والبريطانيون باجهاض المشروع القومي كله، بل عمدوا إلى تجزئة سورية الطبيعية إلى أربعة كيانات صغيرة لا تمتلك مقومـات بنـاء الدولـة . وإذا كـانت رغبـة بريطانيا في الإعداد لإقامة دولة يهودية في فلسطين تنفيـذا لوعـد بلفـور (١٩١٧) وفصـل تلـك

الدولة عن الصحراء بدولة موالية للتاج البريطاني إلى حد التبعية، قد دفعت حكومة *"جلالة الملك"* إلى تقسيم سورية الجنوبية إلى كيانين (فلسطين وأمارة شرقي الأردن) ، فإن رغبة فرنسا في إرضاء موارنة لبنان الملتصقين بها والمتطلعين إلى الانفصال عن سورية الداخلية ذات الطابع العربي الإسلامي، دفعت باريس إلى تقسيم سورية الشمالية في آب ١٩٢٠ إلى دولتين: سورية ولبنان الكبير ، بعد أن سلخت الأقضية الأربعة (بعلبك، البقاع ، حاصبيا، راشيا) عن سورية وضمتها إلى لبنان.

ولضمان السيطرة على الدولة السورية الوليدة، وقطع الطريق امام تجمع حركات المقاومة المحلية داخل تيار وطني قومي قابل للتصاعد والامتداد إلى المناطق الوطنية ذات الغالبية الإسلامية والأورثوذكسية في لبنان الكبير، ومنع التكامل الاقتصادي بين المناطق السورية بشكل يعزز تبعيتها السياسية والاقتصادية لفرنسا ، استغل الجنرال غورو التعددية الطائفية والاثنية في الدولة السورية، وركب موجة التيارات الإقليمية الانفصالية الموروثة عن حقبة العزلة والإنطواء الطويلة ، وأجج حالة الشك المتبادل الناجمة عن الجهل والظلم والتمييز العنصري (الطائفي والإثني) إبان الحكمين المملوكي والعثماني. وقام بتجزئة الدولة السورية نفسها إلى أربع دويلات (دمشق، حلب، إقليم العلويين، جبل الدروز) تتمتع بنوع من الاستقلال الإداري، وترتبط مباشرة مع المندوب السامي الفرنسي في بيروت . ولقد تمت عملية التجزئة على مراحل متعاقبة ، واستغرقت الفترة الممتدة من تحديد *إقليم العلويين* في ١٩٢٠/٨/٣١ ودويلة حلب وحتى قرار إنشاء دويلة *جبل الدروز* في ١٩٢١/٣/٤.. وإذا كان بعض الزعماء المحليين قد غيبوا مفهوم الولاء القومي (الذي غيبه قرون من الإستعمار التركي) لصالح الولاء المحلي /الإقليمي إلى حد دفعهم إلى التجاوب مع هذه التجزئة والتمسك بالكاسب الشخصية الصغيرة الناجمة عنها، والإصرار على مطالبة سلطات الإنتداب بحمايتها، فإن غالبية السوريين وقفوا ضدها ، والتفوا حول القيادات الوطنية التي رفعت لواء النضال لتحقيق هدفين متلازمين : التحرر من نير الإنتداب الفرنسي وتحقيق الوحدة السورية باعتبارها خطوة أولى على طريق وحدة بلاد الشام ومدخل لا بد منه لتحقيق الوحدة العربية الشاملة التي رسخت في الضمير الجماعي السوري، وارتقت إلى مرتبة العقيدة الثابتة، وجعلت سورية منذ مطلع القرن العشرين *"معقل القومية العربية"* وطليعتها الرائدة.

ويتمحور هذا الكتاب حول النضال الذي خاضه الوطنيون في مختلف المناطق (الدويلات) السورية لتحقيق التحرر والوحدة منذ انهيار الحكم الوطني في دمشق حتى الوصول إلى الوحدة السورية عام ١٩٣٦؛ ومراحل النضال اللاحقة حتى جلاء القوات الفرنسية عن الأراضي السورية في العام ١٩٤٦ ؛ ولقد اعتمدنا في إعداده بصورة رئيسية على وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ، ووثائق وزارة الحرب الفرنسية [المشار إليها في الهوامش بالرمز S H A T، ودراسات باحثين أجانب، ومجموعة كبيرة من الكتب والصحف والمجلات العربية والأجنبية المعاصرة لفترة النضال السوري التحرري الوحدوي .

ونظراً إلى قرب المرحلة موضوع الدراسة ، ووجود عدد من الشخصيات التي رافقتها ولعبت فيها دورا هاما على قيد الحياة، فقد آثرنا طرح الأحداث بأسلوب وصفي يتجنب ما

أمكن إبداء الرأي وإطلاق الأحكام على الحدث وصانعيه ، حتى لا تثير الملاحظات النقدية حفيظة البعض أو تسبب تشنجا يبعد الدراسة عن غايتها . تاركين للباحثين المهتمين بتاريخ سورية المجال للتنقيب والتحليل في المستقبل بعد زوال المحظور. وتجدر الإشارة إلى أن في الكتاب فقرات ومقاطع جاء ذكرها في كتابنا السابق *"محن العلويين ودولتهم المستقلة"*. فلقد وجدنا أن من المتعذر إغفالها نظرا إلى أهميتها وترابطها مع مسيرة النضال السوري العام، وضرورة وضعها تحت تصرف من فاتهم مطالعة الكتاب المومى إليه.

وإذا كنا قد أثرنا ودعمنا بالوثائق جنوح فئات سورية مختلفة نحو الإنفصالية أو نحوالتفرد في إدارة شؤون البلاد، فذلك لاعتقادنا أن كلا النزعتين تشكلان خطرا يحول دون تعميق الوحدة الوطنية وتمتين جذورها، ويترك بالتالي جراحا عميقة في الجسم الإجتماعي يصعب اندمالها وتحتاج معالجتها لفترات طويلة. ومن العبث الإعتقاد أن الحكم الفردي- ولا سيما في البلدان النامية-، مهما بلغ من الرقي، يمكن أن يستقيم بغياب الرأي الآخر الذي يكون بالنسبة إلى الحاكم، الضمير الرادع والدليل المرشد.

وأخيرا لا بد من مراجعة تاريخية هادئة وهادفة بعد أن تهدأ الإنفعالات وتزول العوقات، فيكتسب التاريخ عندها بعده الحقيقي من حيث أنه سجل أمين للأحداث . وبهذا الصدد، يحق التساؤل عن مدى توفر الحقائق في كتب التاريخ لدينا ، لمن يرغب من مثقفينا دراسة الثورة الفرنسية مثلا، بصفتها ثورة رائدة جمعت بين الإطاحة بنظام ملكي مهترئ وإعلان مبادئ حقوق الإنسان والمواطن الخالدة ؟، وأن قرار إرسال الملك لويس السادس عشر إلى المقصلة اتخذ بعد تصويت في مجلس تأسيسي كان نصفه من النبلاء ، وبأكثرية صوت واحد هو صوت ابن عم الملك؟ الخ..

ولا يسعنا في الختام سوى الإعراب عن جزيل الشكر لكل من ساهم في إعداد هذا الكتاب عبر التشجيع والمؤازرة وتقديم المعلومات والملاحظات والشروح القيمة.

فرنسا في ١٢/٢ / ١٩٩٩

محمد هواش

المقدمة

دمشق بين الولاية والدولة

تتوسط مدينة *دمشق* *بلاد الشام* ، وقد ذكر المسعودي أن هناك اختلافا حول اشتقاق اسمها ، كما هو الحال بالنسبة إلى *بلاد اليمن* . وكما يعتبر البعض أن تسمية *اليمن* جاءت لوقوع تلك البلاد على يمين الكعبة وان المسافر "يتيمن" عندما يريد الذهاب إليها فإن *بلاد الشام* أخذت اسمها بحكم وقوعها "شمالي" الكعبة .

ويعتبر آخرون ، ومنهم النحوي قطرب ، أن تسمية اليمن كانت بفضل خاصيتي الخيرة (*اليمن*) ويعيدون تسمية الشام إلى خاصيتها المؤذية (*الشؤم*) .

وثمة نظرية ثالثة مفادها أنه عندما ابتلي بناة برج بابل بتعدد اللغات وافترق بعضهم عن البعض اتجه قوم على يمين الشمس إلى اليمن (تيمن) ، بحيث توجه آخرون يسارها .

ورابعة يتبناها الكلبي وهي أن تسمية الشام أتت بسبب (الشامات) أي البقع البيضاء والسوداء في أرضها ونباتها .

وأخيرا هناك رأي الشارقي بن القطامي وهو الأكثر شيوعا، ومفاده أن تسمية "الشام" مشتقة من إسم مؤسس المدينة : سام بن نوح .

ودمشق خالدة وغنية عن التعريف مهما كانت أصول تسمياتها، فإذا كان الهاشمي المتطلع إليها أبدا لم يجد فيها مأربه ، فقد وهبت ابن عمه الأموي ما فوق التصور من مجد وجاه ، وكانت لعشائر قحطان عرينا وملاذا، ولغسان من بعده، وقد قال فيها الشاعر :

هـي في غسان بـأس ونـدى وهـي في الإسـلام فتـح وبـلاء

كان الأمير فيصل بن الحسين شريف مكّة المكرمة مدركا تماما لأهمية دمشق التاريخية وموقعها في نفوس العرب ، فلم يتردد لحظة واحدة في انتقائها عاصمة للدولة العربية الكبرى التي كان قد وعد بتأسيسها . ولم يغادر فيصل دمشق إلا مرغما ليحل محله فيها لفترة الجنرال غورو ممثل الإنتداب الفرنسي الذي جعل منها عاصمة متواضعة لدويلة صغيرة، ولم يكن غورو ليجهل التاريخ كما لم يكن بوسعه أن ينسى أن جيش دمشق الإسلامي اجتاح شبه الجزيرة الإيبيرية [أسبانيا والبرتغال] وتسلق جبال "*البيرينيه*" ،الفاصلة بين فرنسا واسبانيا، وتوغل في مائتي كيلومتر جنوبي العاصمة الفرنسية ، باريس. ثم إن صلاح الدين الأيوبي ، ابن تكريت ، نما في دمشق وانطلق منها ودفن فيها ، بعد أن حرر بيت المقدس ووحد عرب الشرق الأدنى . وها هو غورو ينفس عما في قلبه من ضغينة أمام ضريح "السلطان" منتشيا ويقول له :"ها قد عدنا يا صلاح الدين" .

ودمشق الآن عاصمة للجمهورية العربية السورية التي يمكن اعتبارها في حدودها الحالية *عارضة تاريخية* إذ إنها لم تكن يوما ضمن حدود إقليمية تماثل تلك الموجودة الآن. ومما لا شك فيه أن هناك ثوابت وكيانات تبدلت وفق معادلات القوى المؤثرة على الساحة .

ففي القرن الأول الهجري [٦٦٠ – ٧٥٠] كانت دمشق عاصمة *أكبر إمبراطورية* عرفها التاريخ :الإمبراطورية الإسلامية الممتدة من *الأندلس* غربا إلى *الهند والسند* شرقا. وقد بلغت أوج ازدهارها ثم ما لبثت أن تدهورت تدريجيا حتى باتت مجرد عاصمة محلية لولاية عثمانية متواضعة .

وتعددت المشاريع حول مستقبل دمشق وسورية ، ومنها ما تقدم به قسيس يسوعي ، عام ١٨٦١ ، ضمن مذكرة مهرها بتوقيع الأب ر.ب.كوهين [اسمه الحقيقي: ويليام جيفورد بلغراف وعنوانها : مخطط تنظيمي لسورية بإلحاقها بمصر [١]

إن عنوان الصفحة الأولى لوحده كاف لإعطاء فكرة عن الدوافع والغايات التي يتذرع بها الكاهن البريطاني الأصل وقد جاء فيه :

"*مذكرة حول سورية والوسائط والطريقة الكفيلة بإعادة الأمن والازدهار*" [٢]. وقد جاء في المذكرة المذكورة أنه يجب ضم سورية إلى مصر وإلحاقها بها إلحاقا تاما بحيث تصبح إحدى ولاياتها . وذلك لأسباب عديدة منها أن مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتوافر لديها مبادئ تنظيمية وحضارية يمكن للآخرين الإفادة منها، وكذلك التماثل اللغوي والفكري والأخلاقي والديني بينها وبين سورية ، بالإضافة إلى الامتداد الجغرافي الواحد والتكامل الاقتصادي بينهما [٣]. يتحقق هذا الضم بإرسال جيش مصري قوامه/١٢٠٠٠/ اثنا عشر ألف رجل يدعمه الفرنسيون في البداية ، وعلى هذا الجيش القيام أولا بحملة ضد الدروز وإعدام سعيد بك جنبلاط [انتقاما لمذابح لبنان] [٤].

يعين حاكم عام مصري لولاية سورية ويمكن أن يكون في بداية الأمر محمديا Mahometan بعد استشارة فرنسا طبعا، ويكون مقر إقامة الحاكم في بيروت شتاء وفي دمشق صيفا . وتعطى للحاكم صلاحيات مطلقة وحق الاعدام في الحالات العادية ، ويعاونه مجلس أو وزارة مؤلفة من مسلمين ومسيحيين بالتساوي ، وجميعهم من أهل البلاد. ويحظر على أي درزي أو متوالي أو "نصيري: أو إسماعيلي أن يكون عضوا في هذا المجلس ما لم يجاهر أولا بالانتماء إلى إحدى هاتين الديانتين اللتين يعترف بهما لوحدهما على مستوى الدولة [٥] . يتبع هذا الحاكم خمسة ولاة مقراتهم المدن الكبرى : حلب ،حمص، حماة ،عكا، والقدس. ويطبق النظام الضريبي المصري ويعرفة وإدارة موظفين جلهم من مصر [٦].

وهكذا اعتبر مشروع الأب كوهين دمشق مجرد شريكة لبيروت في مقر الحاكم !! ومهما اختلفت المشاريع وتعدد الحكام ، فقد اشتهرت سورية بصعوبة حكمها، وبخاصة بعد حصولها على الاستقلال . وينفي السوريون أنهم مسببو الفوضى السياسية ، ويحملون

أوزارها لمصادر خارجية : كالاستعمار ، والصهيونية ، وبالتالي فانهم لا يكلفون أنفسهم عناء محاسبة الذات ، ونقد ميلهم المرضي إلى الفردية والتمسك بها . وفي هذا الصدد تروي بعض المصادر الغربية رواية تدعي أنها حصلت في عام ١٩٥٨ وإبان مراسيم التسليم والإستلام بين الرئيس السوري شكري القوتلي، والرئيس المصري – الرئيس الجديد للجمهورية العربية المتحدة – جمال عبد الناصر إذ يقول القوتلي عند نهايتها لعبد الناصر : " لو تدرك عظم ما رفعته عن كاهلي ، لقد حملت عني شرف زعامة خمسة ملايين نسمة ، يرون جميعهم في أنفسهم ساسة محنكين ، نصفهم يتنطح للقيادة، وربعهم يدّعي النبوة ، وعشرهم يؤلهون أنفسهم ، أنت أمام شعب يعبد معا : الله والنار والشيطان" . فرد الرئيس المصري عليه قائلا : "ألم تكن تستطيع التبكير في إيضاح ذلك لي ." [٧] ومن الواضح أن محاولة السوريين إخفاء مشاكلهم وإلقاء مسؤوليتها على الآخرين يرمي إلى التستر عن طبيعة ما يمكن الإطلاق عليه اسم : "الآفة السورية" والتي تعد مبعث قلق وعدم راحة دائمين لهم ولجيرانهم. ويمكن إرجاع هذه الآفة إلى التباين الشديد في النسيج الاجتماعي السوري. وفي هذا الموضوع بالذات يُعد المستشرق الفرنسي ويرليس Weurlesse [٨] أول من استطاع تشخيص الداء وبيان آثاره وتبعاته السلبية إذ كتب يقول : " لا يوجد في العالم بأسره بلد به هذا الكم من الطوائف المتصارعة ولا هذا التداخل والتشابك بين معتقدات متناحرة . إن المرء يلمس اضطرابا وصراعا دفينا في أكثر الفترات سلما ، وجوا من الحذر تنسجه ذكرى المذابح السابقة والمخاوف من المستقبل " . ومن المرجح أن سورية ، مثلها في ذلك مثل جارتها لبنان ، لن تجد من يباريها في تواجد هذا الكمّ وذاك التباين في العقائد والأصول العرقية وعلى نفس المساحة من الأرض. فعلى أرضها تتعايش ديانات التوحيد الثلاث [الإسلام والمسيحية واليهودية] والمذاهب المتشعبة منها . فهناك في سورية أربعة تيارات رئيسية إسلامية [إذا ما طرحنا جانبا الطرق المتواجدة مثل الصوفية والنقشبندية].

١- فأغلبية المسلمين سنيون يتبعون أحد المذاهب الأربعة :الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي .

٢- هناك أقلية قوية علوية هامة تنقسم بين أكثرية كلازية وأقليات حيدرية وجنبلانية،

٣- وأقلية درزية كانت، في مطلع القرن، في حدود / ٦٠٠٠٠/ نسمة .

٤- وأخرى *إسماعيلية* [من ١٥ إلى ٢٠ ألف نسمة] .

وعليه تتواجد الآن في سورية /عشرة/ مذاهب إسلامية مختلفة اضافة إلى تسعة *مذاهب* مسيحية :السريان الكاثوليك – السريان الأرثوذوكس – الروم الكاثوليك – الروم الأرثوذوكس– الأرمن الأرثوذوكس – الأرمن الكاثوليك – الموارنة – البروتستانت – الكلدانيون. بالإضافة إلى قبطي [واحد] ظهر في اللوائح الانتخابية لمدينة دمشق عام ١٩٤٥ [٩].

ولكل من هؤلاء تيار فكري خاص به ولا يتفق بالضرورة مع سواه . ولقد ظهر بين هذه الجماعات، في فترات متعددة ، صراعات دموية مثل ما حدث عام ١٨٦٠ في دمشق بين المسلمين والمسيحيين، حيث لقي عدد من المسيحيين مصرعهم على يد جماعات غير مسؤولة من السنّة والدروز، تشبها بما سبق من مذابح طائفية في لبنان وبتحريض من الولاة الأتراك [١٠]. بيد أن إدراك التحريض الخارجي لا يخفف من خطورة التباين إذا ما جعل منه المغرضون مادة لتحقيق طموحات عرقية أو شخصية . ولم يفت ويرليس أن يحذر من تلك الطموحات فكتب يقول : " ليست هذه إذن عقائد تتصارع على الصعيد الروحي، ولكنها جماعات سياسية حقيقية ، أو بعبارة أخرى مفاهيم دينية تتعارض على المستوى المادي مثلما يحدث في الغرب بين الأقليات الإقليمية" [١١]. وبديهي أن التفوق ضمن مجموعات مذهبية يجعل من العسير التعرف على الآخرين أو فهم رغباتهم وطموحاتهم، ومثل هذا الجهل يولد الخوف والحذر بين الجماعات والعقائد المتباينة ، بل وحتى بين العقائد التي تبدو متقاربة في معتقداتها. وعليه يمكن اعتبار هذه الظاهرة من الحقد والازدراء والتخوّف نوعا من عقد الأقليات التي يصعب تعريفها أو بيان موضعها ، ويرجع جل هذه الصعوبة إلى كون مفهوم الأقلية في حدّ ذاته غير ثابت في كل أنحاء البلاد . فالمسلمون السنيون الذين يشكلون أغلبية ساحقة على الساحة السورية ككل هم أقلية في بلاد العلويين ، بل وغير موجودين في جبل الدروز [١٢]، إلا أنهم يشكلون أكثرية في مدن الساحل الواقعة في المنطقة العلوية، و لاسيما في مدينة اللاذقية حيث كان التواجد العلوي شبه معدوم . وهنا يجدر التنويه إلى أن السمة الغالبة ما بين الأقليات – التي تنتمي أحيانا إلى طبقات اجتماعية دنيا – والأغلبية السائدة هي على السواء ظاهرة خوف. "خوف عفوي طائش قابل للتحول في أية لحظة إلى تعصب ومكائد ومذابح، ما لم يحتكم إلى العقل والضمير" [١٣]. وليس مفهوم الأغلبية بالوضوح الذي يبدو عليه للوهلة الأولى. فالنظرة المتفحصة توضح انه لا جدال في وجود أغلبية سنّية ، ولكنها لا تنحدر كلها من أصل عربي. وهذه مسألة حساسة في بلد كسورية الراغبة في تكريس هوية عربية اسلامية ؛ ولم يتعسر حتى على كاتب أجنبي أن يثبين هذه الحقيقة فقد اخذ بالازولي Palazzoli في كتابه بعنوان " سورية الحلم والقطيعة" [ص ٤٩ وسواها] يورد أسماء عائلات وأسر عريقة ليست من أصل عربي ولها شأنها في المدن السورية ، ومشهود بوطنيتها، منها على سبيل المثال لا الحصر:

في دمشق : الأيوبي ومردم وقوطرش/بكداش وبوظو [أكراد] ، والعظم [أتراك]

في حماه : البرازي والشيشكلي والملّي [أكراد] والعظم [أتراك]

في حلب : الزعيم والحناوي [أكراد]

في حمص: عدد من أعيان المدينة من التركمان.

هذا إلى جانب مجموعات من السكان لا يستهان بها ، ومنها :

٣٠ ألف كردي يقطنون في سفح جبل قاسيون المطل على دمشق، وأعداد أخرى من الأكراد في حلب وجبل الأكراد (الواقع بين حلب واللاذقية وجرابلس وإعزاز وعفرين وفي القرى الواقعة على الحدود التركية.

١٣ ألف أرمني.

٣ آلاف تركماني يسكنون منطقة الجزيرة وفي حمص وحماه.

عشرات الآلاف من الأتراك الأصليين في ريف اللاذقية وحلب وجرابلس.

١٥ ألف آشوري في المنطقة القريبة من الخابور وفي القلمون. بضعة آلاف من الشراكسة موزعون في البلاد بين منبج في الشمال والرستن في الوسط والجولان بصفة خاصة.

وأخيرا عشرات الآلاف من اليهود الذين استقروا بصفة خاصة في دمشق وحلب والجزيرة. وقد انخفض عددهم بعد الهجرة المكثفة إلى إسرائيل. فلم يبق منهم سوى ٤٥٠٠ نسمة في دمشق [عدد كبير من المتبقين هاجروا مؤخرا إلى إسرائيل بعد فتح باب الهجرة مجددا] . [١٤]

خلص بالإضافة إلى كل هذا إلى أنه بالإضافة إلى العرق العربي السائد ، فهناك سبع قوميات أخرى تعيش في سورية، وأن الأغلبية العربية لا يمكن اعتبارها كذلك بدون اكتمالها بالأقليات الدينية بالإضافة إلى السنّة . فالعلويون يشكلون نسبة من السكان قدرها ١٦٪ والمسيحيون ١٣٪ ، " بينما يصل عدد الدروز والإسماعيليين إلى ما يقرب من ٢٠٠ ألف نسمة" ، ولا يتجاوز عدد بقية الشيعة عدة مئات [١٥]، على أن هؤلاء من أصل عربي لا غبار عليه. ومن المؤسف حقا أن تتصف سياسة الحكومات السورية المتعاقبة – على اختلاف انتماءاتها– بالعجز عن فهم هذا الواقع والتعايش معه بدلا من اللجوء إلى القبلية والمحسوبية وإنكار الآخرين، وهو اتجاه انتحاري كثر الاعتراض عليه على الصعيدين السياسي والإنساني. فلا عجب إذا أن تكثر الحركات الإنقلابية وتتعدد المؤامرات في ظل سيطرة الإحساس بالمرارة والحرمان، ولا عجب إذا تبدلت الولاءات والإنتماءات وأن تتصور المجموعات الحاكمة أن لا خلاص لها إلا في "الهروب إلى الأمام" أي بانتهاج مسلك المغامرات العسكرية الخارجية ، وخلاصة القول، إن تغاضي الفئة الحاكمة وتغافلها عن الطموحات الشرعية لشعوبها – حتى لو تستر ذلك تحت شعارات قومية مقدسة – ليس بالتأكيد الأسلوب الأفضل للحكم، بل أنه ينتج العزلة والتفرقة. وقد يكون من المفيد أن نستذكر بالمناسبة عبرة للسياسي الإنكليزي المحنك لورد وينستون تشرشل مفادها أنه : "لا توجد صداقات دائمة إنما توجد مصالح دائمة."

فإذا كانت تلك المصالح الفئوية موجودة في النسيج الاجتماعي السوري فما فائدة إغفالها؟ أليس من الأصح الإنتباه إليها والتجاوب معها ضمن إطار المصلحة العليا للدولة، وذلك سعيا وراء التفاهم والتجانس والألفة ، مما يضمن السلام الإجتماعي والعدالة للجميع.

أما وقد أوضحنا العلة ، فلا بدّ من تجنب المبالغة والميل إلى التشاؤم؛ فعلّة سورية هذه ، ليست بدون علاج ،كما أنها ليست ظاهرة فريدة من نوعها؛ فمثيلاتها كثيرة وتتخبر في العديد من دول العالم كلما جنحت جماعة إلى التطرف الديني أو العرقي. فهناك مشكلة الباسك Basques المزمنة في إسبانيا خاصة ، وبفرنسا بدرجة أقل، ومشكلة كورسيكا في فرنسا، والكاثوليك في ايرلندا الشمالية، والأقليات عامة في الولايات المتحدة ويوغوسلافيا السابقة [كروات Croates ومسلمين] والعديد غيرها . فالأمر غير مقتصر على سورية ، وما تتسم به سورية هو في الواقع رفض مواجهة الحقيقة والواقع وطمسهما . فلن تجد يوما مسؤولا سوريا واحدا يقر عن طيب خاطر ومن تلقاء نفسه، أن البلاد منذ إستقلالها لم يتولّ شؤون الحكم فيها سوى تشكيلات من أقليات مقنعة بأقنعة مختلفة، وذلك لعجزها عن الحوار البناء وانعدام التسامح بين هذه الفئات وعدم احترام حريات الآخرين وخصوصياته.

إن إلقاء نظرة سريعة على الحكومات السورية المتتالية منذ عشرينات القرن الحالي كاف لتوضيح أن :

أول حكومة اتحادية قامت عام ١٩٢٢ برئاسة صبحي بركات ، إلا أنها عندما شرعت في تعيين المدراء العامين الذين سيرأسون الإدارات العامة لم يقع التعيين إلا على شخصيات من دمشق أو حلب . ولم تعهد بأية مسؤولية – وعلى كافة المستويات – إلى أحد من أبناء الدولة العلوية ، رغم كون هذه الأخيرة الشريك الثالث للإتحاد .

أول حكومة بعد توحيد سورية شكلت برئاسة سعد الله الجابري عام ١٩٤٣ ، كانت تضم تسعة أعضاء ، خمسة منهم من دمشق وأربعة [بينهم رئيس الوزراء] من حلب . ولم تتسع لأية شخصية من بقية محافظات القطر على اختلافها.

بدءا من الاستقلال وحتى عام ١٩٤٩ كانت السلطة في يد الحزب الوطني الذي يغلب فيه الدمشقيون . ومهما كان الثقل السياسي للعاصمة فإن ممثليها لا يمكنهم الإدعاء بوجوب حصر السلطة فيهم . وأضحى من المتوقع ألا يستطيعوا شيئا حيال أول عصيان مسلح ينشب مستقبلا.

واستطاع الجيش على قلة تعداده آنذاك [وهو بحد ذاته أقلية] أن يستولي على الحكم عام ١٩٤٩ لأول مرة بانقلاب أبيض وبدون أية مقاومة شعبية. وانقلب على نفسه بعد أربعة أشهر بقيادة سامي الحناوي اسميا .

تلا المدة الوجيزة التي تولّى فيها الجيش شؤون البلاد بين عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ قيام نظام برلماني تتحكم فيه أقلية من السياسيين الحلبيين باسم حزب الشعب .

عاد الجيش لتولي السلطة بانقلاب ثالث قاده العقيد أديب الشيشكلي في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٤ . وكانت السيادة في هذه الفترة لأقلية أصولها من مدينة حماة .

بعد انقلاب آخر بقيادة مصطفى حمدون الذي أطاح بحكم الشيشكلي، قام نظام برلماني جديد فيما بين عام ١٩٥٤ وعام ١٩٥٨ -تاريخ قيام *الجمهورية العربية المتحدة* المشكلة من مصر وسورية -. وتوصف هذه الفترة عادة بأنها فترة *الديمقراطية* . إلا أن واقع الحال كان سيطرة مزدوجة لعناصر عسكرية وأخرى مدنية وجميعها من مدينة حماة . ولقد تمثلت السيطرة في هذه الفترة بزعيم الحزب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني وبرئيس المخابرات العسكرية [الشعبة الثانية] العقيد عبد الحميد السراج وكلاهما من حماة. كان الحوراني يمثل قيادة حزب *البعث العربي الاشتراكي* الذي تشكل من *"الحزب العربي الإشتراكي"* [أكرم الحوراني] وحزب *"البعث العربي"* [ميشيل عفلق وصلاح البيطار]. ولم يكن للحزب الجديد سوى ستة عشر نائبا في البرلمان السوري [أي أقل من ثمن عدد النواب] إلا أن زعيمه أكرم الحوراني بدعم من العقيد السّراج ومن الكتلة البعثية في الجيش بقيادة مصطفى حمدون تمكن من إرهاب المجلس وإخضاعه لرؤياه السياسية.

ثم كانت حركة الإنفصال عام ١٩٦١، التي قضت على الوحدة بين مصر وسورية، وقامت بها مجموعة من الضباط الدمشقيين بقيادة العقيد عبد الكريم نحلاوي ، فأعادت السلطة إلى دمشق لمدة وجيزة .

انتهى الإنقلاب الذي قام به في الثامن من آذار [مارس] ١٩٦٣ العقيد زياد حريري بمساندة الناصريين والبعثيين القطريين معا إلى تصفية دموية بين الرفقاء [١٨تموز ١٩٦٣ و٢٣ شباط ١٩٦٦]، آل الحكم بعدها إلى الضباط البعثيين ولم يكونوا يشكلون آنذاك سوى أقلية في الجيش ناهيك عن البلاد ، فتستروا بالقادة التاريخيين لحزب البعث العربي الإشتراكي ، عفلق والبيطار، ومن بعدهما بمنيف الرزاز - بضغط من قيادة الحزب في العراق - ولكن سرعان ما أدرك هؤلاء القادة التاريخيون أنهم رهائن بيد العسكركما أكد ذلك، ميشيل عفلق ، أمين عام حزب البعث العربي الاشتراكي، أمام فروع الأطراف ، ومما جاء في كلمته : "..ليتسنى لهؤلاء الرفاق من أعضاء اللجنة العسكرية أن يحلوا محل قيادة الحزب ." و:"..إن العسكريين قد ساروا في مخططاتهم ولم يسألوا عن أحد ." و".. وعندما انعقد المؤتمر القطري الاستثنائي وفي هذا الجو طالب الرفاق العسكريون بنسبة موسعة في المؤتمر ... ليحصل الرفاق العسكريون على حصة الأسد في القيادة القطرية (٧ أعضاء من أصل ١٥) ". [١٦] وكان عفلق يشير إلى أعضاء [*اللجنة العسكرية*] التي شكلها بعض الضباط البعثيين الذين ابعدوا إلى مصر إبان الوحدة ، وقد سائهم ما اعتبروه من تخلي قيادتهم التاريخية عنهم (ميشيل عفلق- صلاح البيطار -أكرم الحوراني) وقرروا إبعادها عن مراكز القرار. وعن هذه اللجنة يتكلم منيف الرزاز في الصفحة رقم ٩٠ من كتابه *التجربة المُرّة* [دار غندور للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى بيروت نيسان(إبريل) ١٩٦٧] عندما يقول: " كانت الحركة (يقصد حركة ٨ آذار ١٩٦٣) عسكرية محضة. هيأ لها وخطط ونفذها عسكريون متحالفون، فيهم بعثيون وناصريون وضباط قوميون غير ملتزمين بتنظيم دفعهم جميعا إلى الحركة نجاح ثورة بغداد والصدى العظيم الذي أحدثته ". وقد تعرضت

القيادة البعثية لمؤمرات هذه المجموعة من الضباط الشباب ، ومعظمهم من أصل ريفي عانوا كثيرا من الظلم والحرمان فجنحوا للتطرف والقسوة ، كما أن معظمهم تعوزه الخبرة السياسية مثلهم مثل من استعانوا به من المدنيين. وما لبث أن أبعد الطاقم القديم، كما كان مقررا ، مع انحسار نفوذ حزب البعث في العراق ، وانحصر السجال بين ثلاثة ضباط ينتمون إلى الطائفة العلوية : محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد . وقد تم في المرحلة الأولى إبعاد رئيس الدولة الفريق أمين الحافظ ومحمد عمران إثر حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦؛ وفي الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٧٠ قام وزير الدفاع اللواء حافظ أسد "بالحركة التصحيحية" (التي يحتفل بها في يوم ١٦ منه) واعتقل صلاح جديد ورموز القيادة السياسية ، وأصبح رئيسا للجمهورية العربية السورية.

بعد هذا الاستعراض السريع – والناقص بالضرورة – للتطورات السياسية الرئيسية ، لم يعد من حاجة لتقديم المزيد من الأدلة والبراهين لتشخيص *العلّة السورية* التي تبدو كمحصلة طبيعية ومباشرة لرفض الحوار والتنكر لحقوق الآخرين المشروعة وتتلخص ظواهر هذه العلة في :

التسلط والاستبداد :وقد عاشت سورية معظم تاريخها بعد الاستقلال في ظل الأحكام العرفية التي تعتبر تدبيرا مؤقتا لدى الدول المتحضرة.

الركيزة الضيقة : التي تفتح الباب على مصراعيه للفساد والرشوة والمحسوبية، وتتسبب بمزيد من الفقر لسواد الشعب.

حرمان المواطنين من أبسط حقوقهم الدستورية وإخضاع القانون لما يسمى "رغبة الأمير"

الاضطراب السياسي وكثرة التقلبات الحادة أحيانا.

أما العلاج فلا يتعدى مبادئ بسيطة معترف بها ، ألا وهي :

- احترام حقوق الإنسان .
- الحوار بين الفئات المختلفة وبينها وبين السلطة .
- تحقيق النظام الديمقراطي في جوهره الحقيقي وليس في مظاهره الخارجية .